قراءة تحليلية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2005-2020)

الباحث رافد حسين حميد **أ.م.د.مناف مرزة نعمة**

rafedmosoe@gmail.com **munaf.neama@qu.edu.iq**

جامعة القادسية –كلية الادارة والاقتصاد

الملخص: تعد التنمية البشرية المستدامة من اهم اركان الفكر الاقتصادي المعاصر لما لها من ارتباط بشكل مباشر في العنصر البشري وسعيها لتطوير قدراته الفكرية والصحية والتعليمية هذه الحقيقة حفزت قناعة خبراء الامم المتحدة في التأكيد على أن الإنسان ينبغي أن يكون في صلب اهتمامات الاقتصاد ومحورا لعملية التنمية ، واشارت العديد من الدراسات ان من اهم اسباب اهتمام الامم المتحدة بالتنمية البشرية جاء نتيجة زيادة ظاهرة الفقر والجوع وتزايد الطبقات الهشة في التركيب السكاني وتدني مستويات الصحة والتعليم والمخاطر المحيطة في البيئة والطبيعة لذا تسعى التنمية البشرية في ابعادها المختلفة الى خلق بيئة عيش يمكن عن طريقها تعزيز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والارتقاء في الانسان في بيئته من خلال توفير العمل المناسب وضمان عيشا كريما متمتعا بموارد اقتصاده.

Abstract: Human development is one of the most important pillars of contemporary economic thought because of its direct connection with the human element and its endeavor to develop its intellectual, health and educational capabilities. Many studies have shown that one of the most important reasons for the interest of the United Nations in human development came as a result of the increase in the phenomenon of poverty and hunger, the increase in vulnerable classes in the population structure, the low levels of health and education, and the surrounding risks in the environment and nature. Therefore, human development in its various dimensions seeks to create a living environment through which social welfare can be enhanced. And the advancement of man in his

environment by providing suitable work and ensuring a decent living enjoying the resources of his economy.

المقدمة :شهد الفكر التنموي تحولات كبيرة انتقلت فيه افكار التنمية من المفهوم التقليدي الذي ركز على النمو الاقتصادي الى مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي ركز على الانسان بوصفه محور التنمية إذ اقتصر الفكر التنموي التقليدي على معالجة المشكلات الاقتصادية التي انبثقت عن خصائص وواقع حياة الدول دون ان تتعامل مع الانسان كمستهلك ومنتج او فيما يتعلق باحتياجات غالبية الناس اما التنمية البشرية تعنى في العدالة وحصول الناس على حقوقهم والقيام بواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية وفقا لذلك اعيد مفهوم التنمية بطرق عديدة عن طريق مؤسسات دولية وباحثين ومختصين وما توصل اليه الفكر الاقتصادي في نظرته الى التنمية الشاملة كمحاولة للهروب من المفهوم التقليدي الضيق، وادخال القيم غير الاقتصادية في التعريف والنماذج والسياسات التنموية ليعكس بذلك التداخل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية وجاء مفهوم التنمية البشرية ليمثل انتقاله من التنمية الشاملة المحدودة المعالم والاهداف الى تنمية بشرية ذات صفة توزيعية للمنافع ومؤكدة على حقوق الاسنان وخياراته.

اهمية البحث : تنبع اهمية البحث من العنوان نفسه كون في تعزيز ابعاد التنمية البشرية المستدامة وضرورة تحقيق اهدافها وجعلها الهدف الأساس والاسمى لجميع دول العالم والحد من تنامي الطلب على الطاقة الأحفورية وايجاد مصادر طاقة صديقة للبيئة وذلك لأجل تحقيق تنمية مستدامة تشمل جميع النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية والبيئية والسياسية .

مشكلة البحث يمتلك العراق العديد من المقومات البشرية والطبيعية والتي تعزز من قدرته في تحقيق اهداف التنمية البشرية المستدامة بالرغم من ان هناك العديد من المعوقات التي تعترض تحقيق تلك الاهداف كذلك سعى الى توفير بعض الموارد من أجل النهوض بالتعليم والصحة والبنية الأساسية وبذلك تتحقق العدالة والمساواة في التنمية الشاملة والتي تتوافق مع برامج ورؤى التنمية المستدامة 2030.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تعزيز مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في ابعادها الثلاثة لها اثار ايجابية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

منهج البحث: استخدم البحث المنهج الوصفي في استخدام الكتب والمجلات والدوريات والنشرات السنوية والاسلوب التحليلي في تناول مؤشرات التنمية البشرية في العراق .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى مبحثين اساسين تناول الاول منها الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمده (2005-2020) وختم في اهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول:الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة

أولاً – مفهوم وأهمية التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة

يمكن وصف مفهوم التنمية المستدامة من خلال تقرير (لجنة برونت لاند)* لعام 1987 الذي بين مفهوم التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر بالمساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة فالاستدامة هي نموذج للتفكير في المستقبل اذ تكون الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية متوازنة في السعي إلى تحسين نوعية الحياة لذا فالتنمية المستدامة هي النموذج التنموي الشامل الذي تبنته الأمم المتحدة منذ عقود[1].

كما ان هناك تعريفات اخرى لمفهوم التنمية المستدامة ومنها تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة منظمة الفاو(FAO) اذ تعرف التنمية المستدامة بأنها حماية و إدارة قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية بما يضمن التحقيق والإشباع الدائم للاحتياجات الإنسانية الحاضرة والمستقبلية، على أن تحمي مثل هذه التنمية في قطاع الزراعة والغابات والمصادر السمكية الأرض والماء والمصادر الجينية الحيوانية والنباتية، مع كونها لا تضر بيئيا وملائمة تقنيا ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا، هذا المفهوم ينحاز للمسائل ذات

---

* ولدت برونتلاند في مدينة أوسلو Cro Harlem Brundtland - نسبة الى الدكتورة (كرو هارلم برونتلاند) النرويج 1939 ، وهي طبيبة وحاصلة على درجة الماجستير في الصحة العامة، أصبحت أصغر رئيس وزراء في النرويج وذلك في 1981، ولتخصصها في الموضوع كلفتها الأمم المتحدة في عام 1983 في مهمة دولية رفيعة المستوى حيث تولت رئاسة لجنة دولية معنية بالبيئة والتنمية وهي (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية) او لجنة برونت لاند وقد نشرت تلك اللجنة واحدا من أكثر التقارير شهرة وهو (تقرير مستقبلنا المشترك) .

1-https://en.unesco.org/themes/education-sustainable-development/what-is-esd/sd

الصلة بالزراعة والموارد الطبيعية، وهذا نابع من كونه صادرمن منظمة الفاو، مع ميله إلى إعطاء أهمية الجوانب عديدة، فضلا على تبني مبدأ (رصيد الأجيال القادمة) وضرورة المحافظة عليه[2]، اما البنك الدولي فعرف التنمية المستدامة بأنها: العملية التي تعنى بتحقيق التكافؤ المستمر الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة، وذلك بضمان استمرارية رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن. من الواضح هذا التعريف يركز على البعد الرأسمالي وضمان تنميته أو ثباته بما لا يؤثر على حصص الأجيال القادمة، مع ترسيخ مبادئ العدالة في الحصول على الفرص التنموية.

فمن الضروري ان يعتمد المجتمع المزدهر على بيئة صحية لتوفير الغذاء والموارد ، ومياه الشرب الآمنة ، والهواء النقي لمواطنيها وغالبًا ما يُنظر إلى التنمية المستدامة على أنها هدف طويل الأجل (أي عالم أكثر استدامة) ، كما تشير إلى العديد من العمليات والمسارات لتحقيقها (مثل الزراعة المستدامة ، والإنتاج والاستهلاك المستدامين ، والحكم الرشيد ، والبحث والتكنولوجيا النقل والتعليم والتدريب ، إلخ)، كما تم دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في العديد من الأطر والاتفاقيات على مستوى العالم المتعلقة بالمجالات الرئيسة للتنمية المستدامة. لذا فأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر (دون المساوَمة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة)، ساعد هذا التعريف على ظهور مفهوم تنشمل تحته التنمية المستدامة على عدة ركائز لتحقيقها، مثل: الحفاظ على سلامة البيئة، وإرضاء الحاجات الإنسانية الرئيسة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير التكافل المجتمعي المتعدد[1].

ومن مخرجات هذا التعريف نفهم أن التنمية المستدامة تشمل عدداً من المجالات المتنوعة، وهذه المجالات ذات قيمة اقتصادية وايكولوجية واجتماعية) وقد أهتمت كذلك في عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات فضلاً عن الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي. فالتنمية المستدامة هي مفهوم ثوري في جوهره ، ومن الصعب للغاية تحديده بشكل عملي، ان تاريخ التنمية المستدامة هو تاريخ لا يمتد بعيدا فهي تنحصر في

2- Barton A. Larson, Sustainable Development Research Advances, Nova Publishers, 2007, p19.

1- Frieder Meyer-Krahmer, Innovation and Sustainable Development: Lessons for Innovation Policies, first edition, Springer Science & Business Media, 2012, 127.

الأمم المتحدة وما تقرره بما يهم دول العالم جميعاً ويكون وفق لجان دولية يتم اختيارها بعناية وتخصص.

2– أهمية التنمية المستدامة للحاضر والمستقبل

للتنمية المستدامة أهمية كبيرة للحاضر والمستقبل كونها تتميز عن غيرها بالآتي:

أ. تبنى على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب الى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وكافة فئات المجتمع لاسيما النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

ب. تهتم بتلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع و تسعي إلى الحد من تعظم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .

ت. يعد البعد الزمني بعداً أساسياً وذلك لأنها تنمية طويلة الأمد تعتمد عل تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها فضلاً عن التنسيق بين استخدامات الموارد المختلفة والشكل المؤسسي.

ث. تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا ولاسيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية إلى جانب كونها ذات بعدا روحي وثقافي يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

ج. لا يجوز فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.

ح. تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثارتها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية إذ أن استمرار التنمية يتوقف عل قرارات الإنسان لذا فإن العمل عل تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو من أهم اهدافها ايضاً وبعد ان عرفنا ما يميز التنمية المستدامة يمكن ان نعرف اهميتها للأجيال القادمة من خلال ما يأتي.

تعد التنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية ،[1] وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة، وتكمن أهمية التنمية المستدامة لكونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي، العدالة الاجتماعية. ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد لنا من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لتتمكن من ترك إرث للجيل القادم [1]

ثانيا : الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي عملية ثلاثية الأبعاد التي تشتمل على إعادة التنظيم وإعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي والنظام الاجتماعي الى جانب للنظام البيئي.[2] لذا فان تحقيقها على نطاق واسع يقف على سلوك تلك الأبعاد والتفاعل فيما بينها، أن فكرة التنمية المستدامة تأسست على تلك الابعاد الثلاث المتداخلة والمتكاملة فيما بينها ويمكن بيانها في ادناه:

1 - البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة : ويعد من أهم الابعاد ذات التأثير المباشر والسريع على حياة الافراد في المجتمع، بما يزيد من رفاهية المجتمع ويعالج الفقر والبطالة عن طريق حسن استغلال الموارد وتنميتها بطريقة فاعلة كفؤة، ويدور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة ويهتم بما يحقق استدامة نمو الدخل القومي الإجمالي بجوانبه الكمية والنوعية، وبما يعني الاهتمام بنوعيته أكثر من كميته، فيشترط على النمو أن لا يكون على حساب البيئة كما يجب أن يكون مقرونا بخلق مزيد من فرص التشغيل، وبما لا يؤدي إلى زيادة تركيز الثروة وإفقار غالبية شرائح المجتمع، كما يجب أن يكون ذلك النمو بحسب قدرات المجتمع ومهاراته أكثر من اعتماده على تكثيف استخدام الموارد فهو النمو الذي يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في العدالة بين الأجيال وداخل الأجيال،

1- Iris Borowy, Defining Sustainable Development for Our Common Future, Rutledge, 2013, p29.

1- UN, United Nations Conference on Environment and Development: Towards Sustainable Development: Draft Resolution, 1988, p2.

2- UN ،Report of the Preparatory Committee for the United Nations Conference on Sustainable Development, first edition, 2011, p 139.

ويتكون البعد الاقتصادي من أربعة أسس قائمة ومتكاملة وهى إشباع الحاجات الأساسية، وكفاءة رأس المال. والعدالة الاقتصادية، والنمو الاقتصادي المستدام، كما يغطى البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالإضافة الى ذلك موضوعات أخرى مهمة في علم الاقتصاد والتي يفرضها تطور الواقع الاقتصادي المحلي والدولي ومن بينها:

- السياسات الاقتصادية .
- المشكلات الاقتصادية الكلية كالتضخم والبطالة والأمن الغذائي والمديونية العامة.
- قضايا العولمة الاقتصادية.
- اقتصاديات الاستدامة والتي تعالج موضوع الربط بين النشاط الاقتصادي وبين استدامة التنمية.

2 - البعد البيئي: وهو البعد الذي يهتم في الجانب البيئي بما يضمن ان يصون وينمي جميع المكونات البيئية التي تشمل، البيئة الطبيعية (الماء والهواء والتربة ومصادر الطاقة والأحياء بكافة أشكالها والأنظمة البيئية الإيكولوجية) والبيئة المستحدثة (المباني والمصانع والمرافق بكافة أنواعها) والتي تأخذ أهميتها بشكل مستمر في الحياة العامة في المجتمع، فالبيئة هي ذلك الوسط أو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان مع الكائنات الحية وغير الحية الأخرى[1]والمفروض أن تكون هذه المعيشة المشتركة متوازنة ومتكاملة ومعتمدة عل بعضها بعض دون خلل أو ضرر أو إسراف أو تبذير أو تلوث، والبيئة قد تكون بيئة بشرية وبيئة طبيعية، ومن تعريفات البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من موجودات، من ماء وهواء وكائنات حية وجماد، وهى المجال الذي يمارس فيه الإنسان حياته ونشاطاته المختلفة. وتحرص التنمية البيئية على تحقيق التنمية بمختلف أنواعها ومجالاها ومستوياها، مع عدم حدوث أي أضرار أو كوارث بيئية.

3 - البعد الاجتماعي: وهو البعد الذي يهتم فيما يثبت العدالة والديموقراطية وحقوق الإنسان والرفاهية الاجتماعية ويفي باحتياجات الناس، حاضرا ومستقبلا، من اجل حياة كريمة للجميع ادناه ترابط ابعاد التنمية المستدامة مع بعضها بعض وكيفية التداخل في تلك الابعاد، وهذا البعد لايقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية ، كما يقصد بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعى والسياسة والصحة لديه وإتاحة

1- A. Yanez-Arancibia, R. Davalos-Sotelo, J. W. Day, Ecological Dimensions for Sustainable Socio Economic Development, first edition, WIT Press, 2014, p219

فرص الحرية والمشاركة له. وتهتم التنمية الاجتماعية من حيث الاختصاص بقطاعين هما: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات الأهلية أو الخيرية.[1]

المبحث الثاني :مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمده (2005-2020)

اولاً- مؤشرات الصحة : تعد العلاقة بين الخدمات الصحية والتنمية البشرية علاقة متشابكة ومتبادلة فكل منهما يعد الإنسان غاية وأن صحته تساعده على التمتع برفاهية الحياة من جهة وعلى العمل والإبداع من جهة ثانية، كما تَّعد الخدمات الصحية متطلباً اساسياً لا غنى عنه، ولكي تتحقق بالنتيجة استدامة التنمية فأن هذا يتطلب تحقيق المساواة في توزيع الخدمات والموارد.

ومن مؤشرات واقع الخدمات الصحية في العراق

1- **مؤشر معدل وفيات الأطفال الرضع** : يعرف معدل وفيات الأطفال الرضع بعدد وفيات الأطفال في السنة الأولى من العمر لكل 1000 ولادة حية ،ويأتي في مقدمة المؤشرات التيً ينعكس من خلالها الحالة الصحية لأي دولة إذ يرتبط ارتباطاً كبيراً بالخدمات الصحية فهو ينخفض عند توفرها ويزداد عند انعدامها أو قلتها ، إذ يتضح من الجدول (1) أنَّ معدل وفيات الأطفال الرضع مرتفع، إذ سجل في عام 2005 معدل (44.2)حالة وفاة لكل 1000 ولاده حية ومن ثم أرتفع عام 2006 بمعدل (53) حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية وثم أخذ بعدها بالانخفاض الى أن وصل عام 2016 الى معدل (13.3) حالة وفاة لكل 1000 مولود حي، ارتفع قليلاً عام 2016 حتى وصل في عام 2020 بمعدل (13.7) كما يتضح من الجدول.

2- **مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:** تعد مؤشرات الحوادث الحياتية ضرورية لتبيان المستوى الصحي لمفرد والمجتمع فكلما انخفضت معدلات الوفاة دل ذلك على تحسن الوضع الصحي في البلد. إذ يتضح من الجدول (1) أنَّ معدل الوفيات الأطفال دون سن الخامسة بدأ مرتفعاً فقد سجل في عام 2005(56) حالة وفاة ومن ثم

1- Angela Churie-Kallhauge, Gunnar Stetted, Elisabeth Corell ،Global Challenges: Furthering the Multilateral Process for Sustainable Development, first edition, Routledge, 2017, p 219.

ارتفع في عام 2006 الى (64.4) حالة وفاة أتجه بعدها الى الانخفاض ومن ثم أخذ يتناقص إذ بلغ معدل الوفيات (35) عام 2007 ومن ثم أستمر بالزيادة والانخفاض بصورة متذبذبة الى أن وصل في عام2020 (23.6) حالة وفاة ، وأن سبب الانخفاض في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة ناتجة عن تحسن خدمات الرعاية الصحية الأولية وارتفاع نسبة التلقيحات الى (80)%وذلك بسبب أنتشار الثقافة الصحية بين أفراد المجتمع .وكما في جدول رقم (1) [1]

جدول (1) معدل وفيات الاطفال الرضع ودون سن الخامسة

السنوات	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل (1000) طفل	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل (1000) طفل
2005	44.2	56
2006	53	64.4
2007	30	35
2008	32	36
2009	25	30
2010	24	28.7
2011	22	26
2012	20.6	24.9
2013	18.5	23.2
2014	17.4	22.1
2015	13.9	25.2
2016	13.3	22.7
2017	13.6	23.1
2018	14.0	26.0
2019	13.9	24.3
2020	13.7	23.6

مصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصحة لمسنوات (2005-2020)

3- **الأنفاق الحكومي على القطاع الصحي :** يشهد الإنفاق على قطاع الصحة نمواً بوتيرة أسرع من سائر قطاعات الاقتصاد العالمي، اذ يمثل نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويكشف تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية مؤخراً بشأن النفقات الصحية

1- منعم احمد خضير ،قياس وتحليل أثر المؤشرات الخدمات الصحية في مؤشر التنمية البشرية في العراق (2005-2015)،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد 2 العدد 38،عام 2017 ،ص295-296.

العالمية عن تصاعد سريع في مسار الإنفاق العالمي على قطاع الصحة، وهو ما يتضح بشكل خاص في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط إذ يتنامى الإنفاق على قطاع الصحة بنسبة 6% في المتوسط سنوياً مقارنةً بنسبة 4% في البلدان المرتفعة الدخل، وتوفر الحكومات نسبة 51% في المتوسط من إنفاق البلدان على قطاع الصحة، بينما تأتي نسبة تتجاوز 35% من الإنفاق على قطاع الصحة في كل بلد من النفقات من الأموال الخاصة. ويؤدي ذلك إلى عواقب من بينها دفع 100 مليون شخص إلى دائرة الفقر المُدقِع سنوياً .[1] لأن الصحة تمثل حقاً إنسانياً للجميع دون النظر للعرق والدين او المعتقدات السياسية والحالة الاجتماعية او الاقتصادية، وعرفت منظمة الصحة العالمية بانها "حالة اكتمال لياقة الشخص بدنية وعقلياً ونفسياً واجتماعياً ولا تقتصر على انعدام المرض او الداء [2]،وعرف ايضاً بانها "تلك الحالة من التوازن النفسي بين وظائف الجسم الناتج عن تكييفه واتصاله مع العوامل البيئية التي تحيط به.[3]

ويعد الانفاق على الصحة بوصفها نسبة من الناتج المحلي الاجمالي من الاولويات التنموية التي تنطلق منها الدول، وعند دراسة الانفاق على الصحة بوصفها نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي ، ويعزى ذلك للانفتاح الاقتصادي للعراق وزيادة حجم الصادرات النفطية ممّا أسهم في تحسين الواقع الصحي بعد عام 2003، ثم اخذ حجم الإنفاق الصحي بوصفها نسبة من الناتج في حالة تذبذب خلال المدة من 2005-2017 ويعكس ذلك حجم التقلبات في الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد في تمويل انشطته الانتاجية والخدمية وهو النفط، ويتسم هذا المورد بتقلبات اقتصادية نتيجةً لتغيرات اوضاع الاقتصاد العالمي، ويتضح من الجدول (8) زيادة نسبة الانفاق على الصحة من (1.28)عام 2005 وبمبلغ حوالي (1329.719) الى (7.56) عام 2020 ويمكن توضيح ذلك الارتفاع الكبير الى انتشار (covid-19) وزيادة الانفاق على الصحة وبالرغم من هذه الزيادة لم يكن ذلك في المستوى المطلوب اذ يتضح من الجدول رقم (2) عدم استقرار واضح في حجم الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي.

1- تقرير منظمة الصحة العالمية ، رغم زيادة إنفاق البلدان على قطاع الصحة، ما زال الناس يدفعون الكثير من أموالهم الخاصة ،www.hom.int.

2- احمد محمد بدح وايمن سلمان مزاهرة، الثقافة الصحية، دار الميسر، عمان، 2009، ص9.

3- سها محمد كاظم، تحديات القطاع الصحي الحكومي والمعالجات المقترحة، وزارة الصحة والبيئة، العراق، ص13_14.

جدول رقم (2) الانفاق على صحة بوصفها نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005- 2020)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (1)	الأنفاق على الصحة(مليون دينار) (2)	الأنفاق على الصحة كنسبة من GDP % (3)
2005	103551.4	1329.719	1.28
2006	109389.9	1390.901	1.27
2007	111455.8	1736.942	1.55
2008	120626.5	3012.194	2.49
2009	124702.1	4132.436	3.31
2010	132687	5759.416	4.34
2011	142700.2	5469.973	3.83
2012	162587.5	5676.930	3.49
2013	174990.2	7323.202	4.18
2014	178951.4	4998.815	2.78
2015	183616.3	5404.272	2.94
2016	208932.1	5044.804	2.41
2017	201059.4	3834.515	1.90
2018	202776.3	4302.671	2.12
2019	211789.8	6306.219	2.97
2020	188112.3	5757693	7.56

المصدر(1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة

(2.3) بيانات وزارة الصحة والبيئة العراقية

ثانياً- مؤشر التعليم

يعد مؤشر التعليم الهدف الثاني بعد الهدف الصحي بالنسبة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، وهذا نتيجة الدور الكبير والمهم الذي يمارسه التعليم من خلال خلق رأس مال اجتماعي وثقافي وهما يعدان من اهم انواع الاستثمار الذي يسهم في تطوير المجتمعات ، فان تنمية القدرات البشرية وزيادة المهارات من خلال التدريب والتعليم يجعل ذلك البلد الذي يمتلك هذه المقومات اقدر واسرع من البلدان الأخرى في عملية التنمية بكافه جوانبها الاقتصادية والبشرية والاجتماعية ، لذا فان انخفاض نسبة الأمية في البلد يعني ارتفاع مؤشر التعليم والذي ينعكس بشكل ايجابي على التنمية البشرية في ذلك البلد ، وبالرغم من ان هذا المؤشر يأتي بعد مؤشر الصحة بوصفه أحد مؤشرات التنمية البشرية ضمن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الا انه يعد الأهم والأكثر فاعلية في أي بلد يرغب في مسايرة التطور ، فنلاحظ العديد من الدول اخذت بتطوير مهارات وقدرات الأنسان من خلال بناء نظام تعليمي رصين انها قد حققت تطورا مهما في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والسياسية.[1]

ويعد مؤشر التعليم من ابرز طرق حساب مؤشر التنمية البشرية، والذي ينص على قسمة عدد السنوات الدراسة للبالغين من سن 25 عاماً فأكثر على السنوات المتوقعة من التعليم للأطفال في سن المدرسة .

ويوضح دليل التعليم في وقيمة دليل التنمية البشرية ان هناك تبايناً مكانياً واضحاً بين محافظات العراق ويرجع الى تباين الخدمات التعليمية والصحية وفرص العمل والوضع الامني في المحافظات ، ويضع تقرير التنمية البشرية العراق في المرتبة (131) من بين (186) دولة لعام 2013 بقيمه قدرت بنحو (0.590) لكنها ارتفعت عام 2014 لتصبح (0.642)وضعت العراق بالمرتبة (120) بين دول العالم ، وما يزال العراق بعيداً عن مستويات التنمية البشرية بالمقارنة مع دول الجوار ،ويصنف العراق حسب دليل التنمية البشرية ضمن المجموعة الثالثة (0.555-0.699)وهي متوسطة والتي يكون فيها الدليل بحدود (0.679). والجدير بالذكر ان انخفاض مؤشر التعليم يؤثر بشكل سلبي على التنمية البشرية المستدامة .بوصفه المصنع الذي يعد رأس المال البشري الذي يقع على عاتقه العملية التنموية، على الرغم من ان النظام التعليمي في العراق بعد عام 2003 أدخل الكثير من التحسينات في النظام التعليمي ألا ان هذا التحسن دون المستوى الطموح ومازال قطاع التربية وتعليم يعاني من الكثير من المشاكل مثل قلة عدد الأبنية

1-علي عدنان داود، أثر الانفاق على تعليم في تحقيق التنمية البشرية في العراق، مجلة الجامعة العراقية، 2018، العدد2/42.

الجامعية بسبب الاعمال الارهابية كذلك تعرض الجامعات الى اعمال السلب والنهب في مدة الاحتلال الامريكي وكذلك الوضع الأمني الذي أدى الى زيادة تسرب الطلبة ولاسيما الفتيات وتعرض أساتذة الجامعات الى حالات الاغتيال والخطف وغيرها من الاسباب التي ادت الى تدهور المستوى التعليمي في العراق ،وللنهوض بالنظام التعليمي يجب اعادة تأهيل الجامعات وزيادة عددها وتركيز على تعليم الفتيات وإصلاح المناهج الدراسية والاهتمام بمخرجات التعليم وتوفير مصادر التعليم الحديثة والمتطورة وإصلاح الهيكل التنظيمي والاهتمام بالبحث العلمي وتطويره بما يتلاءم مع مستجدات المعارف المتسارعة وغيرها . [1] أما فيما يخص اهم التطورات الكمية في قطاع التعليم العالي الحكومي فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (9) الاتي

جدول(3)مؤشر مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

السنة	عدد الطلبة المقيدين في الجامعات	عدد الأساتذة	عدد الخريجين	عدد الجامعات
2005	368753	21046	74518	17
2006	380231	24459	74669	17
2007	353174	29109	75529	17
2008	368631	30109	67053	17
2009	382873	31981	69020	20
2010	416414	34008	73988	20
2011	476377	35735	93357	20
2012	489399	37404	98673	20
2013	554587	39445	99772	22
2014	627062	40993	100195	35
2015	574997	35362	108929	35
2016	608554	38643	138035	35
2017	647770	41233	144201	35
2018	743825	47951	161812	35
2019	792553	49753	159440	35
2020	846132	50791	176989	35

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التعليم، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ثالثاً مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

يعد الناتج المحلي الإجمالي من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي، فهو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها أي دولة بوصفه أداة شاملة لقياس إنتاج هذه الدولة كما

1- ماجد صدام سالم ، لؤي عدنان حسون، دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية في العراق، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، 2020، ص204-205

ان الصورة الشاملة للناتج المحلي الاجمالي هو قيمة جميع السلع والخدمات النهائية داخل دولة ما خلال مدة زمنية محددة، وهو يعكس الحالة الاقتصادية للدولة عبر تقدير حجم الاقتصاد ومعدل النمو لهذه الدولة، ويمكن احتساب الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق منهجية باستخدام المصروفات أو الإنتاج أو الدخل، ويمكن أيضًا تعديله وفقاً لمعدلات التضخم وعدد السكان وعوامل أخرى لتوفير صورة أشمل. وعلى الرغم القيود على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه أداة رئيسة لمساعدة صناع السياسات والمستثمرين والشركات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المدروسة .[1]

يعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة التي تنعكس عن طريقها قدرة البلد على مواجهة التقلبات الاقتصادية، ومن الوسائل الاساسية التي تعبر عن نمو وتنمية ذلك البلد أيضا، لكونه يمثل الثمرة النهائية الناتجة من تفاعل القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي، إلا ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق اتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار نتيجة ضعف قطاعته الانتاجية، فضلاً عن الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العراقي ،[2] شهد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً ملحوظاً، إذ على الرغم من التراجع الذي حصل عام 2003 في الناتج المحلي الاجمالي الذي كان سببه الحرب وتوقف الانتاج تقريباً في العراق وتراجع الانتاج النفطي، إلا أنه شهد ارتفاعاً ملحوظاً بالأسعار الثابتة وذلك يعود الى رفع العقوبات الاقتصادية ومن ثم السماح للعراق بتصدير النفط ضمن حدود حصته المقررة في منظمة اوبك، واستمر هذا الارتفاع في الناتج المحلي الناجم عن ارتفاع الكميات المصدرة من النفط التي وصلت الى ما يقارب عام 2005(1.853) مليون برميل باليوم ثم الى (2.035) مليون برميل عام 2007 المعززة بارتفاع اسعار النفط التي وصلت الى ما يعادل (70) دولاراً للبرميل الواحد عام 2007.[3] وكانت الاعوام 2011 و 2012 الاعلى من حيث نمو معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي اذ كان معدل النمو السنوي لعام 2011 ما يقارب (7.54%)، اما عام 2012 فكان معدل النمو السنوي ما يقارب (13.93%)، وكان ذلك نتيجة لارتفاع اسعار النفط العالمية وتواصل هذا الارتفاع حتى عام 2014، اذ شهد الناتج المحلي من (174990.2) مليون دينار عام 2013 ليصل الى (178951.4) مليون دينار عام 2014 ومن ثم الى (183616.3) مليون دينار عام 2015 وبمعدل نمو قدره (2.26%، 2.60%) على التوالي عن عام 2013 ذلك يعود

---

1 - البنك التجاري الدولي www.cibeg.com.

2 - حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 26.

3 - روبن ميلز، مستقبل النفط العراقي سلسلة اصدارات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الاولى، العراق، بغداد، 2018، ص58.

الى تراجع تصدير النفط بسبب الاوضاع الامنية وانخفاض اسعار النفط ايضا، اما عام 2016 فشهد ارتفاعاً في قيمة الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى (208932.1) مليون دينار محققا نموا سنوياً بمقدار (13.78%) عن عام 2015 وذلك يعود الى التحسن النسبي في اسعار النفط العالمية وارتفاع صادرات العراق من النفط والتي وصلت الى ما يقارب (3.5) مليون برميل يوميا، واستمر الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل الى (211789.8) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي قدره (4.44%) لعام 2019 ونخفض الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 اذا بلغ (188112.3) مليون دينار وبنسبة (15.8%) عن عام 2019 نتيجة الازمة الاقتصادية بسبب فيروس (covid-19) وانخفاض أسعار النفط العالمية، مما يجدر الإشارة اليه أن كمية النفط الخام المنتج انخفضت عام 2020 الى (1463.4) مليون برميل بعد أن كانت (1674.8) مليون برميل عام 2019 بنسبة انخفاض مقدارها (12.6%)،كذلك شهد معدل سعر برميل النفط انخفاضاً خلال هذه المدة من (61.1) دولار للبرميل عام 2019 الى (38.4) دولار للبرميل عام 2020 أي بمعدل انخفاض مقداره (37.2%) وهذا بدوره ادى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي[1]مقارنة بعام 2019 كما موضح في الجدول رقم (4)

اما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من أن تطوره قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية والمتمثل برفع المستوى المعيشي للفرد، إذ قد يرتفع ذلك المتوسط دون أن يصاحبه تطور حقيقي بالمستوى المعيشي لمعظم الأفراد، ومع ذلك عُنيت أدبيات التنمية بهذا المؤشر بوصفه مؤشراً تنموياً يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات، فضلاً عن عدالة التوزيع. أذ شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدة تحولات متأثراً بتغيرات قيم الناتج المحلي الإجمالي وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ شهد ارتفاعاً تدريجيا، أذ تحرك نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من (3703.8) الف دينار عام 2005 ليصل الى (4084) الف دينار عام 2010 واستمر بالارتفاع الى أن وصل الى (5457.3) الف دينار لعام 2019 بمعدل نمو سنوي مقداره (2.60%)، أما في عام 2020 انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الى (4685.2).وكما مبين بالجدول رقم (4)

1- التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020مديرية الحسابات القومية.

جدول (4) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ونصيب الفرد منه

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (1)	معدل النمو (2)	متوسط نصيب الفرد GDP (الف دينار) (3)	معدل النمو (4)
2005	103551.4	1.67	3703.8	-1.24
2006	109389.9	5.63	3796.2	2.49
2007	111455.8	1.88	3755	-1.08
2008	120626.5	8.22	3756.1	0.02
2009	124702.1	3.37	3938.3	4.85
2010	132687	6.40	4084	3.69
2011	142700.2	7.54	4280.4	4.80
2012	162587.5	13.93	7529.1	75.89
2013	174990.2	7.62	4986.5	-33.77
2014	178951.4	2.26	4970.1	-0.31
2015	183616.3	2.60	4971.5	0.02
2016	208932.1	13.78	5646.8	13.58
2017	201059.4	-3.76	5462.9	-3.25
2018	202776.3	0.85	5318.9	-2.73
2019	211789.8	4.44	5457.3	2.60
2020	188112.3	-15.7	4685.2	-14.14

- (3.1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة. (2،4) من عمل الباحث.

الاستنتاجات

1. أن التطور السريع الذي شهده النمو السكاني في العراق بصورة متطورة ومنتظمة وسريعة ، ولم تتأثر هذه الزيادة الحاصلة في نمو السكاني بالتقدم او التأخر في الاقتصاد العراقي خلال الفترات الزمنية المتعاقبة ، وهذا ما جاءت به النتائج الخمسة للإحصاء العام للسكان الذي اجري في العراق بدءاً من العام 1947 حتى اخره عام 1997.
2. أن من اولويات التنموية التي تنطلق منها الدول ،هي الانفاق على قطاع الصحة كنسبة من الناتج المحلي ، وعند انعكاسها على بيئة الاقتصاد العراقي وجد ان التحسن الذي طرأ بعد عام 2003 على الوقع الصحي ثم اخذ بعدها بالتذبذب نتيجة للتقلبات في الاقتصاد العراقي وذلك للاعتماد على مصدر تمويل واحد هو النفط ، و يرتبط هذا بالتقلبات الاقتصادية والتغيرات في أوضاع الاقتصاد العالمي .
3. في وقت يعاني فيه قطاع التربية والتعليم نتيجة اللازمات التاريخية من جهة على نظام التعليم المبني على تلبية رغبة الأسر في تعليم ابنائها دون الالتفات إلى ربط مخرجات التعليم بحاجات سوق العمل. جاءت جائحة covid-19 والاوضاع المالية من جهة اخرى و ادت إلى انخفاض الانفاق على التعليم والنقص الحاد في الاستثمار في البنى التحتية (المدارس والجامعات).

التوصيات

1- العمل على اقامة علاقات تعاون دولي وفق استراتيجيات تضعها الدولة في صعيد موضوع التنمية المستدامة باستخدام الموارد المالية المتاحة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات ضمن إطار عمل لتنفيذ الالتزامات الخاصة في اهداف تحقيق التنمية المستدامة.

2- الحث على بذل مزيد من الجهود لوزارات الدولة المعنية في تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر من اجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحفاظ على البيئة من التلوث وعناصرها المختلفة، مع الاخذ بنظر الاعتبار الابعاد الاجتماعية وضمان العدالة الاجتماعية والحد من الفقر والبطالة.

3- وضع اسس ثابتة وواضحة بهدف اللحاق بركب التنمية العالمية فضلا عن التركيز على تحقيق اهداف التنمية المستدامة المعلنة والاهتمام في توفير مصادر طاقة صديقة للبيئة مما يحقق تنمية مستدامة للأجيال الحالية والحفاظ على مستحقات الاجيال اللاحقة.

المصادر

1- احمد محمد بدح وايمن سلمان مزاهرة، الثقافة الصحية، دار الميسر، عمان، 2009، ص9.
2-البنك التجاري الدولي www.cibeg.com.
3- التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020مديرية الحسابات القومية.
4- تقرير منظمة الصحة العالمية ، رغم زيادة إنفاق البلدان على قطاع الصحة، ما زال الناس يدفعون الكثير من أموالهم الخاصة ،www.hom.int.
5- حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 26.
6-روبن ميلز، مستقبل النفط العراقي سلسلة اصدارات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الاولى، العراق، بغداد، 2018، ص58.
7- سها محمد كاظم، تحديات القطاع الصحي الحكومي والمعالجات المقترحة، وزارة الصحة والبيئة، العراق، ص13_14.
8-علي عدنان داود، أثر الانفاق على تعليم في تحقيق التنمية البشرية في العراق، مجلة الجامعة العراقية، 2018، العدد2/42.
9-ماجد صدام سالم ، لؤي عدنان حسون، دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية في العراق، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، 2020، ص204-205
10- منعم احمد خضير ،قياس وتحليل أثر المؤشرات الخدمات الصحية في مؤشر التنمية البشرية في العراق (2005-2015)،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد 2 العدد 38،عام 2017 ،ص295-296.

11-https://en.unesco.org/themes/education-sustainable-development/what-is-esd/sd.

12- Barton A. Larson, Sustainable Development Research Advances, Nova Publishers, 2007, p19.

13- Frieder Meyer-Krahmer, Innovation and Sustainable Development: Lessons for Innovation Policies, first edition, Springer Science & Business Media, 2012, 127.

14- Iris Borowy, Defining Sustainable Development for Our Common Future, Rutledge, 2013, p29.

15- UN, United Nations Conference on Environment and Development: Towards Sustainable Development: Draft Resolution, 1988, p2.

16- UN ‹Report of the Preparatory Committee for the United Nations Conference on Sustainable Development, first edition, 2011, p 139.

17- A. Yanez-Arancibia, R. Davalos-Sotelo, J. W. Day, Ecological Dimensions for Sustainable Socio Economic Development, first edition, WIT Press, 2014, p219

18- Angela Churie-Kallhauge, Gunnar Stetted, Elisabeth Corell ‹Global Challenges: Furthering the Multilateral Process for Sustainable Development, first edition, Routledge, 2017, p 219.